أدانت ابتعادها عن الطابع الفني لعملها واعتبرت أن ذلك سينعكس سلباً على مستقبل عملها

دمشق: حالة التسييس تفاقمت داخل منظمة السلاح الكيميائي

الوطن- وكالات

نددت وزارة الخارجية والمغتربين باعتماد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قراراً ضد سورية، وأدانت «ابتعاد المنظمة عن الطابع الفني لعملها وتفاقم حالة التسييس والاستقطاب بين أعضائها»، معتبرة أن ذلك «سينعكس سلباً على مستقبل عمل المنظمة».

وفي بيان نقلته وكالة «سانا» للأنباء قالت الوزارة: إن «الجمهورية العربية السورية تعرب عن أسفها لاعتماد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قراراً بشأن سورية من خلال إجراء التصويت في خروج عن قواعد العمل المتبعة في المنظمة وبما يعكس على نحو واضح حدة الانقسام بين الدول الأعضاء في هذا المجلس».

وكان المكتب التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اتهم يوم الجمعة الماضي «الجهاديين والسلطات السورية بانتهاك معاهدة هذه المنظمة من خلال اللجوء إلى استخدام أسلحة محظورة». ولم يتم الاتهام إلا بعد أن أجرى المكتب تصويتاً عليه حيث أيده ٢٨ من الدول الأعضاء الـ٤١ في المكتب التنفيذي، بينها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، مع العلم أن المنظمة تعمل عادة على صدور قراراتها بالإجماع، إلا أن الأعضاء لم يتوصلوا إلى أي اتفاق بعد أسابيع عدة من المفاوضات خصوصاً بسبب اعتراضات روسيا، ما أدى إلى عرض مشروع القرار على التصويت فحصل على ثلثي الأصوات الضرورية لإقراره.

وحول الضغوط التي تمارسها القوى الغربية على سورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قال بيان الوزارة: إن الجمهورية العربية السورية تؤكد خيبة أملها من ابتعاد المنظمة عن الطابع الفني لعملها وتفاقم حالة التسييس والاستقطاب بين أعضائها ما سينعكس سلباً على مستقبل عمل المنظمة وتشدد على أن تبعات ذلك ستقع على عاتق الدول التي عملت على استخدام هذه المنظمة كأداة لتحقيق أهدافها السياسية.

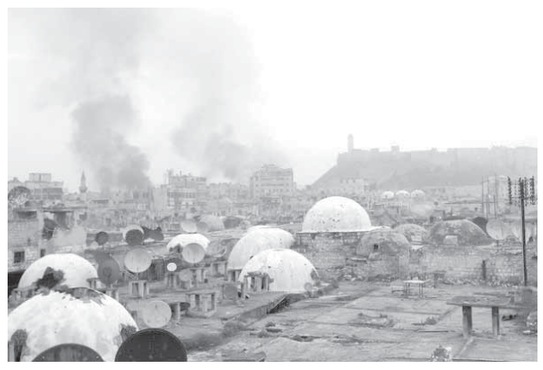
إصابات في قصف المسلحين لمطار حلب بالأسلحة الكيميائية (عن الانترنت)

وأوضحت الوزارة أن سورية إذ ترفض الاتهامات التي تضمنها القرار الذي تقدمت به إسبانيا فإنها تعتبره منحازاً ويعكس وجهة نظر مجموعة من الدول فقط وخاصة أنه لم يسمح لمجموعة أخرى مهمة من الدول بأن تعكس وجهة نظرها عبر الأخذ بتعديلاتها لجعل نص القرار متوازناً ويلتزم بنصوص الاتفاقية ويجعله قابلاً للتنفيذ.

وأشارت إلى أن سورية تعبر عن الشكر والتقدير للدول التي عملت بجد من أجل التوصل إلى توافق في الآراء داخل المجلس وحرصت على تعديل نص القرار لجعله منسجماً مع أحكام الاتفاقية وتخص بالشكر تلك الدول التي صوتت بموقف تاريخي ضد هذا القرار وكذلك الدول التي امتنعت عن التصويت لصالحه.

واختتمت الوزارة بيانها بالقول: إن الجمهورية العربية السورية تؤكد أنها ستدرس مندرجات هذا القرار بشكل دقيق ومسؤول وستصدر لاحقاً موقفها النهائي بشأن التعامل معه وفقاً لأحكام الاتفاقية وانطلاقاً من التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.

ويأتي قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أربع صفحات ويعبر عن «القلق البالغ» إزاء نتائج تحقيق أجراه خبراء للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حيث قدمت إسبانيا مشروعه الذي «يدين بأشد التعابير» استخدام أسلحة كيميائية في سورية ويدعو «كل الأطراف المحددين» في تقرير الخبراء إلى «التوقف فوراً عن أي استخدام» لهذا النوع من السلاح.

ويطلب القرار من سورية «التقيد بشكل كامل بالتزاماتها الواردة في الاتفاقية» ويطلب من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية القيام بأسرع ما يمكن بعمليات تفتيش في المواقع التي شهدت الهجمات الكيميائية.

وأشارت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في القرار إلى أن عمليات تفتيش أخرى يجب إجراؤها مرتين في السنة، مشددة على أن سورية «ملزمة أن تسهل بشكل سريع وأن تتعاون بالكامل مع عمليات التفتيش هذه».

وكانت آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أعلنت في أواخر تشرين الأول الماضي أن الجيش السوري استهدف بهجمات كيميائية ثلاث بلدات عامي ٢٠١٤-٢٠١٥.

وقال وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون: «إن هذا القرار يؤكد أن نظام (الرئيس السوري بشار) الأسد وداعش مسؤولان عن استخدام أسلحة كيميائية فظيعة ضد مدنيين»، مؤكداً وجود «تصميم واضح داخل المجتمع الدولي على طلب محاسبة من استخدم هذه الأسلحة البشعة»، متجاهلاً أن سورية انضمت رسمياً إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية في تشرين الأول ٢٠١٣.

هل ينتقل الصراع إلى منبج..؟

«درع الفرات» تصل «الباب» و«غضبه» تقترب من السمان بريف الرقة الشمالي

أنس وهيب الكردي - وكالات

بدأت الميليشيات المنضوية تحت لواء عملية «درع الفرات» التركية، حملة عسكرية للسيطرة على مدينة الباب بريف حلب الشمالي، وذلك وسط قصف جوي مدفعي تركي على مواقع تنظيم داعش في المدينة. وفي الغضون اقتربت «قوات سورية الديمقراطية» المدعومة أميركياً من بلدة السمان في ريف الرقة الشمالي.

وعسكرياً، تراجعت فرص «قوات سورية الديمقراطية» في إطلاق معركة الباب. ويبدو أن السباق على المدينة حسم لمصلحة الميليشيات المدعومة من تركيا. وبإمكان «الديمقراطية» نظرياً الإطباق على الباب عبر فكي كماشة من اتجاهين هما، منبج، تل رفعت. مع ذلك من الواضح أن تلك «الديمقراطية» خرجت من السباق على المدينة، فـ«الديمقراطية» لا تملك الدعم الجوي، كما أنها تتمركز في مواقع تبعد عن الباب أكثر من ١٥ كيلو متر من جهة الغرب (محور تل رفعت).

وبعد سيطرة الميليشيات المنضوية تحت لواء عملية «درع الفرات» التركية على المناطق المتاخمة للباب من ناحية الشمال باتت في موقع عسكري يمكنها من تعطيل أي مبادرة لـ«الديمقراطية» باتجاه الباب. ويبدو أن واشنطن حسمت أمرها، بأن تكون الباب من حصة الميليشيات المدعومة تركياً، خصوصاً أن طائرات سلاح الجو التركي والتحالف الدولي تشن غارات داعمة لعناصر تلك الميليشيات. وإذا ما سيطرت ميليشيات «الجيش الحر» المشاركة في عملية «درع الفرات» على الباب فليس واضحاً ما إذا كانت ستتجه إلى منبج وبعدها إلى الرقة كما صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وما ستكون تداعيات ذلك على العلاقات الأميركية التركية. ويطالب الأتراك بخروج «وحدات حماية الشعب» الكردية من مدينة منبج. وترفض واشنطن هذا الأمر. ومؤخراً، تحركت «الديمقراطية» لتعزيز وضعها العسكري في منبج عبر السيطرة على محيط العريمة قرب الباب، ناقلة خطوط المواجهة المستقبلية حول منبج إلى أقرب نقطة من الباب. وطلبت واشنطن ضمانات من أنقرة بعدم التوجه إلى منبج بعد الباب، مقابل دعمها بغارات طائرات التحالف في السيطرة على المدينة الأخيرة. لكن تركيا رفضت إعطاء هذه الضمانات. وستجد الولايات المتحدة نفسها في موقف صعب وحرج للغاية إذ نفذ أردوغان تهديداته بالسعي للسيطرة على منبج بعد الباب، خصوصاً أن «الديمقراطية» المسيطرة على منبج هي رأس الحربة في عملية الرقة، التي أطلقها «التحالف الدولي» ضد داعش الأسبوع الماضي. ومن المرجح أن تسعى الميليشيات المدعومة تركياً إلى السيطرة على منبج بعد الباب، مستغلة حالة انعدام وزن تعيشها إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، وانتقال السلطة في واشنطن، وفوز دونالد ترامب المعجب بأردوغان بانتخابات الرئاسة الأميركية.

هذه الاعتبارات المتعارضة قد تدفع وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» إلى التباطؤ في دعم عملية الباب، وتسييرها بالتوازي مع عملية الرقة.

عناصر من القوات الكردية (عن الانترنت)

ويبدو أن إدخال قافلة أسلحة ثقيلة من إقليم كردستان العراق تضم دبابات وسيارات مصفحة يدخل ضمن مخطط «البنتاغون» لتسريع عملية الرقة، وبالتالي فرض توافق بين «الوحدات» والأتراك في شمال سورية يقوم على قبول «حماية الشعب» دور تركي في الرقة مقابل قبول الأخيرة بوجود «الوحدات» في منبج.

وذكرت وكالة «الدرر الشامية» المعارضة أمس أن «فصائل الجيش الحر بدأت معركة السيطرة على مدينة الباب». وبدوره، تحدث المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض عن استشهاد شخص على الأقل وسقوط جرحى في مدينة الباب جراء «قصف مكثف بقذائف المدفعية ومن قبل طائرات حربية يعتقد أنها تركية» على مناطق في المدينة.

وأوضح المرصد أن قصف الباب جاء بالترافق مع وصول الميليشيات المدعومة تركياً، إلى تخوم المدينة. وتقع الباب على مسافة ٣٠ كلم من الحدود التركية، وطالما شكلت هدفاً لحملة «درع الفرات» التركية. في المقابل، أعلنت وكالة «أعماق» المقربة من داعش عن مقتل مدني وإصابة ثلاثة آخرين جراء قصف مدفعيّ قالت: إن مصدره الدبابات التركية، استهدف مدينة الباب. وفي صباح الأمس، سيطرت الميليشيات المدعومة تركياً، على سبع قرى بمنطقة الباب، هي قرى سوسيان- الدانا - عولان - قديران - حوزان - تل الهوى). والأخيرة أهمهم لأنها التي ترصد بشكل كامل مدينة الباب.

وأوضح مدير المرصد رامي عبد الرحمن «لم يعد هناك مفر للجهاديين في الباب سوى الطريق المؤدية إلى الرقة التي تمر عبر مدينة دير حافر جنوباً». وذكر عبد الرحمن في تصريحات لوكالة الأنباء الفرنسية، أن القوات التركية والميليشيات المتحالفة معها طردت الجهاديين من مساحة تبلغ «٢٥٠٠ كيلو متر مربع في المنطقة الحدودية مع تركيا».

وخلال الأيام الخمسة الأخيرة، سيطرت الميليشيات المدعومة تركياً، على ٢٢ قرية بريف حلب الشمالي الشرقي. وعزت مصادر محلية هذا التقدم إلى قلق الأتراك وحلفائهم من وصول «حماية الشعب» إلى المدينة قبلهم. ونقلت وكالة «الأناضول» عن المصادر التي فضلت إغفال أسمائها لدواع أمنية، أن الميليشيات المنضوية تحت لواء عملية «درع الفرات» التركية، سرّعت خلال الأيام الأخيرة من وتيرة هجومها باتجاه مدينة الباب بعد رصدها محاولات تقدم من وحدات حماية الشعب الكردية تجاه المدينة.

في المقابل، عزا مدير المرصد هذا التقدم إلى «الدعم التركي وانسحاب الجهاديين من مناطق عدة من دون خوض معارك».

واستطالت معارك «الديمقراطية» وعمادها «حماية الشعب»، والتي يدعمها «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن، مع داعش على مدار أسابيع عدة. ولقد استمرت معركة عين العرب بريف حلب الشرقي (٢٠١٤) لأكثر من ثلاثة أشهر، في حين انتهت معركة تل أبيض في ريف الرقة الشمالي (٢٠١٥) خلال شهر واحد، ومعركة الشدادي بريف الحسكة الشرقي (٢٠١٦) خلال شهر ونصف، وامتدت معركة منبج بريف حلب الشمالي (٢٠١٦) لشهرين.

في المقابل، استمرت معارك الميليشيات المدعومة تركياً مع داعش، ليوم واحد (!) مثل: (جرابلس، اخترين، احتمالات)، أو أيام لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة مثل دابق.

ومع اقتراب المسلحين المدعومين تركياً وعناصر «حماية الشعب» من الباب بريف حلب الشمالي الشرقي، تصاعد التوتر بين الجانبين في الريف الشمالي الغربي من حلب. وعلى ما يبدو تبادل الطرفان السيارات المفخخة فيما بينهما. وأفادت مصادر إعلامية أن سيارة مفخخة انفجرت في مدينة إعزاز، الخاضعة لسيطرة ميليشيات «الجيش الحر»، بعد ساعات من انفجار سيارة أخرى بحاجز لـ«وحدات الحماية الشعبية» في منطقة عفرين المجاورة.

وأوقع انفجار السيارة المفخخة على طريق مزدحم قرب أحد الدوارات في المدخل الغربي لمدينة إعزاز (من ناحية مدينة عفرين)، العديد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين الذين تم نقلهم إلى المستشفيات الميدانية القريبة.

وأكدت المصادر أن حصيلة الضحايا قابلةٌ للزيادة بسبب خطورة بعض الإصابات، وتواردت أنباء عن ارتفاع حصيلة الضحايا إلى ثلاثة قتلى. وصباح أمس، ضرب انفجارٌ حاجزاً لـ«حماية الشعب» في منطقة عفرين المجاورة، ما أسفر عن سقوط أكثر من ٥٠ عنصراً من «حماية الشعب» بين قتيل وجريح. ورجحت وكالات أنباء كردية أن يكون هذا الانفجار جراء غارة جوية تركية على المنطقة.

وفي مؤشر على الحساسية تجاه واشنطن، تحدث قائد حركة «أحرار الشام الإسلامية» أبو يحيى الحموي ما وصفها بمحاولات الولايات المتحدة لإعاقة نجاح عملية «درع الفرات»، وذلك في تصريحات لموقع «تايم ترك» التركي.

على صعيد عملية الرقة، وصلت قافلة شاحنات أميركية محملة بأسلحة وذخائر من إقليم كردستان العراق إلى مناطق سيطرة «حماية الشعب» التابعة لـ«بيدا»، في محافظة الحسكة، وذلك بعد أيام من إلقاء طائرات أميركية شحنة أسلحة وذخائر للوحدات في شمال الرقة، بحسب موقع «زمان الوصل» المعارض.

ورجحت مصادر أن تكون القافلة متجهة إلى محافظة الرقة، حيث تتواصل عملية غضب الفرات التي أطلقتها قوات سورية الديمقراطية الأسبوع الماضي لمحاصرة وعزل مدينة الرقة قبل اقتحامها وتطهيرها من عناصر داعش.

كما دارت اشتباكات عنيفة على محور شرق البليخ في قرى خنيز، حيث سيطرت «الديمقراطية» على قريتي «خنيز شمالي» و«خنيز وسطاني»، لتنتقل الاشتباكات إلى قرية «خنيز جنوبي»، قبل أن يفجّر تنظيم داعش عربة مفخخة بالقوات المتقدمة.

وبحسب مصادر أهلية فإن سيطرة مسلحي القوات الديمقراطية على «خنيز جنوبي» سيفتح لها الطريق للانتقال إلى الضفة الغربية لنهر البليخ عبر طريق وجسر يصلها بقرية «الطويلعة» شمال بلدة «تل السمن»، الهدف الأهم حالياً لهذه القوات بعد سيطرتها على قرية «الهيشة» الجمعة الماضية.

ودارت اشتباكات عنيفة قرب قرية «الحيوي» بين الطرفين، استهدف خلالها تنظيم داعش مواقع تحالف «قوات سورية الديمقراطية» بقذائف الهاون من مواقعه في قرية الحمود.

وفي غضون ذلك، واصل مواطنون النزوح من قراهم في الريف الشمالي للرقة إلى مناطق بعيدة عن العمليات العسكرية وقصف التحالف.

القضاء على أعداد من الإرهابيين في ريف حمص

حمص - نبال إبراهيم

قضى الجيش العربي السوري أمس على أعداد من مقاتلي تنظيمي داعش وجهة فتح الشام (النصرة سابقاً) المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية بغارات جوية نفذها الطيران الحربي على مناطق سيطرتهما في ريفي حمص الشمالي والشرقي.

وذكر مصدر عسكري في مدينة حمص لـ«الوطن»، أن قوات الجيش استهدفت بنيران أسلحتها الصاروخية والمدفعية معاقل لمقاتلي داعش ومحاور تحركاتهم في مناطق تلة الصوانة وحويسيس وهبرة شرقي وهبرة غربي والمشيرفة الجنوبية وشرقي سد القريتين بريفي حمص الشرقي والجنوبي الشرقي ما أسفر عن تدمير تلك الأهداف وعدد من الآليات التي كان بعضها مزوداً برشاشات ثقيلة وعتاداً حربياً وإيقاع عدد من مقاتلي التنظيم قتلى ومصابين بعضهم من جنسيات غير سورية.

من جانبه وجه الطيران الحربي عدة رمايات صاروخية على مناطق سيطرة «فتح الشام» وميليشيات «حركة أحرار الشام الإسلامية» و«رجال الله» في الرستن وتلبيسة والسعن الأسود وعين حسين الجنوبي والغنطو والغجر بريفي حمص الشمالي والشمالي الشرقي ما أدى لتدمير عدد من مواقع وأماكن وجود وتجمع مقاتلي تلك التنظيمات والميليشيات وعدد من وسائل تنقلاتهم والقضاء على أعداد من مقاتليهم وإصابة آخرين منهم بعضهم قادة ميدانيين.

وفي جانب آخر، وحسبما أفاد مصدر مطلع بحمص «الوطن»، فقد أطلق مقاتلو داعش لليوم الثاني على التوالي عدة قذائف صاروخية باتجاه قرية أم السرج الشمالي في ريف حمص الشرقي سقطت جميعها في شوارع القرية وبمحيطها ما تسبب بأضرار مادية بممتلكات المواطنين الخاصة من دون أن يسجل أي إصابات بين صفوف المدنيين.

قولاً واحداً

بين الربيع العربي والربيع الأميركي

رفعت البدوي

بعد الانتهاء من أغرب حملة انتخابات رئاسية في تاريخ الولايات المتحدة نظراً لاستعمال الألفاظ البذيئة والإسفاف وهبوط مستوى التخاطب الذي لجأ إليه الطرفان المتنافسان ترامب وكلينتون، أفضت النتائج النهائية غير المتوقعة إلى فوز «دونالد ترامب» الرئيس الـ٤٥ للولايات المتحدة الأميركية الذي وصفه كثيرون في مختلف المحافل الإعلامية والسياسية بالأخرق أو غير الكفؤ لقيادة أميركا نحو عالم جديد ومتجدد.

الذهول كان واضحاً في الكثير من وسائل الإعلام الأميركية والأوروبية والوجوم كان بادياً على وجوه الكثير من المراسلين والمذيعين في أميركا وأوروبا حتى إن بعضهم وصف نتائج الانتخابات بأنها صدمة غير مصدق ما حدث وإن معظم البورصات في العالم شهدت تراجعاً مريباً فور الإعلان عن فوز ترامب.

إذاً حدث غير المتوقع وفاز «دونالد ترامب» بلقب سيد البيت الأبيض في واشنطن وبات لزاماً علينا تأمل ودرس ما حصل في أميركا من خلال سبر أغوار شخصية الأميركيين أنفسهم التي كشفت عن مكنوناتها الدفينة وأصبحت واضحة وضوح الشمس وخصوصاً بعد الجنوح نحو الانقسام العامودي بين رغبة أميركية حقيقية عبرت عنها نتائج الانتخابات في رفض أساليب أجهزة القرار في الدولة الأميركية من جهة ازدواجية المعايير التي اعتمدت الكذب والخداع سياسياً وإعلامياً وعسكرياً ما سبب تشويه صورتها وشكل أزمة ثقة لدى قسم كبير من الأميركيين أنفسهم وخاصة الدول الحليفة في التعاطي مع أميركا والحذر منها، فالسعودية حللت اللجوء إلى العدو الإسرائيلي بعد انكشاف الخداع الأميركي الذي أفضى إلى إبرام اتفاق نووي مع إيران واكتشاف مخطط التوريط الأميركي للسعودية بحرب اليمن لتجد السعودية نفسها وحيدة في مواجهة إيران.

مؤيدو دونالد ترامب أعلنوا عن ربيع أميركي من صنع أميركي واعتماد ركب التطرف والانطواء والانعزال عن عالم بات غريباً بالنسبة للأميركيين والأوروبيين ألا وهو التطرف المصنوع أميركياً والسائد في بلادنا العربية والذي أرعب الأميركيين والأوروبيين.

معارضو ترامب أعلنوا رفضهم نتائج الانتخابات واستطراداً رفضاً لهذا الانعزال مفضلين التمسك بمؤسسات الدولة الأميركية وقراراتها ولو كانت مخادعة ظناً منهم أنه طريق المحافظة على مبدأ الديمقراطية التي كانت رمزاً اشتهرت الولايات المتحدة برفع رايته ردحاً من الزمن.

الأمر البالغ الأهمية الواجب التوقف عنده ملياً هو سقوط إمبراطورية الإعلام الأميركي الموجه سقوطاً مريعاً، فبعد أن وجهت وسائل الإعلام الأميركية التي زورت الإحصاءات ووجهت الأنظار نحو حتمية فوز هيلاري كلينتون وخصوصاً بعدما أكد الإعلام الأميركي عن تفوق كلينتون بالمناظرات التلفزيونية على غريمها ترامب فإذا بنصف الأميركيين قال كلمته في صناديق الاقتراع باعثاً رسالة قوية، معلناً سقوط منظومة الإعلام والميديا الكاذبة والموجهة ليقول لمراكز القرار الأميركي إنها الانتفاضة إنه الربيع الأميركي إنه صناعة أميركية، وإننا لم نعد نثق بكم ولا بتقاريركم ولا أفلامكم ولا أرقامكم الكاذبة التي زورت ولفقت ما سمي الربيع العربي في كل من مصر والعراق وليبيا وسورية وبعد وضوح ما حدث ويحدث في تلك البلاد من أنه صناعة وفبركة أميركية.

إن التطرف الذي يضرب بلادنا العربية المدموغ بـ«صنع في أميركا» سوف ينسحب على المجتمعات الغربية كافة ويزداد ليتحول إلى مزيد من الانغلاق والانعزال والتطرف المضاد ليترجم بالتطرف والعنصرية الفاقعة.

فها هي فرنسا تجنح نحو اليمين المتطرف وبدا ظاهراً تغيير نمط تفكير الفرنسيين بالتوجه نحو الانغلاق في آخر استطلاعات الرأي الفرنسية.

وها هي انكلترا انسحبت من الاتحاد الأوروبي لتنصرف إلى معالجة الداخل البريطاني والحد من الهجرة إليها، وها هي ألمانيا تواجه ما يشبه التقوقع نحو الداخل للمحافظة على الاقتصاد وعلى العرق الآري معلنة عن اتفاق مع تركيا لوقف هجرة اللاجئين إليها.

نستطيع القول إن ما رسم أميركياً وإسرائيلياً لمنطقتنا وأوطاننا العربية ارتد إلى الداخل الأميركي ومع أنه من الصعب رسم صورة واضحة لمستقبل المجتمع الأميركي لكن الصورة تبدو كمن أطلق القذيفة لكنه أصيب بشظاياها.

إننا أمام تاريخ جديد سيشهد على تفكك بعض المنظومات التي سعت للاستئثار بسياسات واقتصاد العالم من خلال تقسيم وتفتيت وتغيير أنظمة الأوطان طبقاً لمصالح تلك المنظومة.

لا غلو في القول إن صمود سورية الأسطوري استطاع تغيير وجه العالم وأصبح مادة تدرس للأجيال القادمة.

بعدما عجزت غارات التحالف السعودي عن هزيمتهم

١١ دولة «عربية» تطالب الأمم المتحدة بإدانة طهران لدعمها القوات اليمنية واللجان الشعبية «الحوثيين»

الوطن

واصلت دول مجلس التعاون الخليجي التي تقودها السعودية هجومها على إيران، وبعدما اقتربت تلك الدول من «الإفلاس» من إمكانية استغلال مجلس الأمن الدولي ضد إيران وذلك نظراً لدور الأخيرة المهم في دعم جهود الحكومة السورية ضد الإرهاب لجؤوا إلى مهاجمة دورها في اليمن عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، بزعم أنها «تدرب الانقلابيين الحوثيين وتهرب لهم شحنات الأسلحة». وسارت في الاتهام ١١ دولة عربية عبر رسالة وجهتها إلى الأمم المتحدة.

وبحسب ما ذكر موقع «الحدث. نت» السعودية الداعم للمعارضة، فإن ١١ دولة عربية وجهت رسالة إلى الأمم المتحدة «عبّرت فيها عن القلق من استمرار سياسات إيران التوسعية في المنطقة» موضحاً أن الرسالة «أدانت دور إيران في صراع اليمن من خلال تدريب الانقلابيين الحوثيين وتهريب شحنات الأسلحة».

وبين الموقع المعارض أن الدول الموقعة على الرسالة هي دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى مصر والأردن والمغرب والسودان واليمن» وتم رفعها إلى رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة ٧١) بيتر تومسون وتم توزيعها على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مؤخراً، «وذلك في سياق رد دولة الإمارات الرسمي على بيان حق الرد الذي أدلى به عضو وفد إيران لدى الأمم المتحدة في ختام المناقشة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بتاريخ ٢٦ أيلول الماضي، والذي تضمن سلسلة من الادعاءات الباطلة التي لا أساس لها من الصحة» وفق ماذكرت «الحدث نت». بالعودة إلى الرسالة فإنها شهدت تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لإيران إذ «أعربت عن القلق تجاه دستور إيران الذي يدعو إلى تصدير الثورة»، زاعمة أن «إيران دولة راعية للإرهاب بدءاً من حزب الله في لبنان وسورية إلى الحوثيين في اليمن ووصولا إلى الجماعات والخلايا الإرهابية في كل من البحرين والعراق والسعودية والكويت وغيرها».

وبحسب «الحدث نت» فإن الرسالة «فندت ادعاءات عضو الوفد الإيراني بشأن التحالف العربي في اليمن»، مشيرة إلى أن عاصفة الحزم جاءت بناء على طلب الحكومة الشرعية في اليمن إلى مجلس التعاون والجامعة العربية»، في تجاهل تام لنجاح من تسميهم «جماعة الحوثيين» بالانقلاب على الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي فر إلى السعودية تاركاً خلفه بلداً تتنازعه حرب داخلية.

و أدانت الرسالة ما سمته «دور إيران في صراع اليمن من خلال تدريب الانقلابيين الحوثيين وتهريب شحنات الأسلحة»، وأعربت الدول الموقعة «عن تضامنها مع الإمارات بعد الهجوم الحوثي على سفينة إماراتية في باب المندب»، مستنكرة ما وصفته «ادعاءات عضو الوفد الإيراني واستغلال إيران للحادث المأساوي في منى لأغراض سياسية وإحداث فتنة طائفية في المنطقة»، متناسين تماماً التقصير السعودي خلال فترة الحج الذي أدى لوفاة عدة إيرانيين بينهم دبلوماسيون خلال موسم الحج قبل الماضي.

وحاول وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتية أنور محمد قرقاش التسويق للرسالة بأن «التحرك الدبلوماسي الجماعي في الأمم المتحدة، موقف عربي موّحد تجاه الادعاءات الإيرانية، والعمل العربي المشترك مطلوب، ويعزز خطابنا وموقفنا» وهو أمر استغربه المراقبون كثيراً متسائلين «كيف لا يتوحد العرب ضد إسرائيل؟».

وقال قرقاش عبر «تويتر» أمس الأول «كل الشكر للأشقاء في مجلس التعاون ومصر والمغرب والسودان والأردن واليمن، للرسالة المشتركة للجمعية العامة، في سياق الرد على الادعاءات الإيرانية».

إفلاس..!

رأى مراقبون أن لجوء الدول الـ١١ إلى الجمعية العامة «يعبر عن إفلاس تلك الدول وشعورها بما يشبه العجز عن إمكانية استصدار قرار إدانة بحق طهران من خلال مجلس الأمن الدولي ولاسيما مع إمكانية استعمال حق النقض الـ(فيتو) من روسيا والصين حول العمليات التي تشارك فيها طهران في سورية وتقول إن دورها خلال تلك العمليات «استشاري، مع الأخذ بالحسبان أن روسيا والصين تعتبران من حلفاء دمشق اليوم ضد الإرهاب وكذلك إيران».

ولفت المراقبون إلى عدم أهمية الرسالة إذا ما أخذنا بالحسبان أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة غير ملزمة للدول الأعضاء في الجمعية بعكس قرارات مجلس الأمن» موضحين أن السعودية ومن خلفها دول مجلس التعاون في الخليج العربي وبعد إخفاق مشروعهم في اليمن رأوا أن دعم الحوثيين شماعة مناسبة اليوم لإدانة الدور الإيراني.